

Clothes Traders Syndicate

Gaza Governoretes - Palestine

نقابة تجار الألبسة

محافظات غزة - فلسطين



دولة فلسطين
وزارة الاقتصاد الوطني
مكتب وكيل الوزارة
رقم: 6151
تاريخ: 12/6/2022
الرقم: 1258
الصادر: 6-06-2022
الرقم: 1258
التاريخ: 12/6/2022

الرجو: ٢. تامر لاديسر
العدد: ١٠٠٠
الرقم: ١٠٠٠
التاريخ: 16.8.2022

سعادة المهندس / عبد الفتاح الزريعي

وكيل وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني ،، حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع / نبذة وتوصيات النقابة الهامة لورقة العمل المقدمة مسبقاً لرئيس لجنة متابعة العمل الحكومي

بداية تهديكم نقابة تجار الألبسة أطيب التحيات ، ونثمن جهودكم الطيبة ونتمنى لكم دوام التوفيق والرشاد بالإشارة إلى الموضوع أعلاه ، وحيث أنه فعلاً ومن باب المسؤولية أن للقطاع التجاري والصناعي نصيب كبير من الاهتمام من قبل الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص وتصويب المجهر على هذه الشريحة الهامة وفاعليتها في خدمة الوطن وتشغيل الأيدي العاملة والتي تخفف العبء الكبير عن الحكومة وتجهيز أنفسنا لبناء دولة ذات سيادة ومن أهم مقوماتها الصناعة والتجارة والتي تعتاش منها شريحة كبيرة ومهمة من المجتمع الفلسطيني المحاصر والذي عانى على مدار عقدين من الزمن من الانقسام والحروب المتتالية وغيره وبالذات الحرب الأخيرة التي دمرت الاقتصاد في مقتل .

فوجب علينا تحليل الأمر الواقع بعناية وبدون كلل أو ملل وكما تعلمنا من الحروب كيفية مواجهة الأضرار المباشرة وغير مباشرة فإن الاستعداد لما قد لا يحدث والتعامل مع ما قد حدث لا يخفى على الجميع من حكومة ومؤسسات القطاع الخاص والتي نحن جميعاً أعضاء فيها وبكل فخر لسير الأحداث وأن نضع نصب أعيننا الأحداث المتلاحقة الجائحة والسياسة منها بكل معطياتها المدمرة وما للأزمات بكل أنواعها من دور عصيب في تاريخ القطاع الخاص بالذات في قطاع غزة المحاصر وبالتحديد سواء على صعيد الهدم والبناء وقراءة متأنية لدور الأزمة وبالذات الحرب الأخيرة بعد عدة حروب قاسية وبشكل عام يفضي بنا إلى تلمس خيط تقودنا إلى حقيقة مفادها أن القطاعين الصناعي والتجاري اللذان اعتمدا الهرم القيادي وكل المؤسسات الفاعلة فيها على لجان مختصة ذات كفاءة للتعامل مع الأزمات المتتالية علينا ونجد أن بين كل مرحلة ومرحلة جديدة ثمة أزمة تحرك الأذهان وتحفز الابداع وننهض من جديد وتمهد السبيل إلى مرحلة جديدة وبالذات جائحة كورونا والتي حذرنا منها مسبقاً وترك القطاع الخاص وحيداً يواجهها وتأتي العاصفة المدمرة حرب 2021م لتضرب الاقتصاد في مقتل وتزيد من يأس وانهايار القطاع الخاص .

ومن هنا وجب علينا جميعاً دراسة وتحليل الأزمة ومحاولة الخروج منها بأقل الخسائر ومنع سقوط شركات ومصانع منتجة لقدّر الله ومنع حدوث نتائج غير مرغوب فيها في وقت نحتاج فيه إلى اتخاذ قرار سريع للمواجهة وانقاذ سريع وعاجل للنهوض سريعاً وتعويض الاقتصاد والذي دمر من الحروب فوراً وعدم تأجيله ويجب أن تنتقل الإدارة الشاملة من الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص من عقلية تدبير الأزمة إلى عقلية تولد قيادة الأزمة وبمشاركة الجميع والكل يعي أنه يجب معالجة الأضرار والآثار المترتبة على ظروف الشركات التي دمرت في الحروب وكذلك التطلعات المستقبلية بالإضافة إلى فرص الانقاذ والتحسين الحالي والقادمة والسريع وعدم الانهيار ولأننا تحملنا حصاراً على مدار سنوات من الزمن دمرت طموح العديد من أصحاب العمل وماترتب من خسائر متتالية مباشرة وغير مباشرة بسبب العواصف التي لا تخفى على أحد وأن يصمد لآخر نفس قبل الحرب الأخيرة في ظل جائحة كورونا وتأتي طائرات الاحتلال بتدمير كامل أحلام وشركات وطنية تشغل الأيدي العاملة والتي تعتاش من ورائها أسر بأكملها .

وهذا الضرر المباشر المدمر أولد لنا آثاراً مترتبة بالأضرار الغير مباشرة بسبب التوقف عن العمل وعلينا جميعاً أن نأخذ من تلك الفرصة والمبادرة إلى الخروج بتوصيات مشتركة لانقاذ ما يمكن انقاذه والنهوض السريع والدعم اللازم بكل مقومات وعوامل الصمود والبناء .

الرقم: 6151
الصادر: 6-06-2022
الرقم: 1258
التاريخ: 12/6/2022
الرقم: 1258
التاريخ: 12/6/2022

غزة - الرمال - خلف مدرسة المأمونية 08 2889598 تليفون: 0592514921 جوال:

Al Remal - Gaza - Behind Ma'monia School Tel: 08 2889598 Mob: 0592514921

Website: www.acts.ps Email: info@acts.ps

واليكم التوصيات الهامة لمعالجة من سيق أعلاه

وعلمنا الأكيد على حرصكم على اتخاذ كل الاجراءات والقرارات التي من شأنها حماية الشركات المنتجة والحفاظ على الأيدي العاملة للقدرة على التقدم في الشفاء ولأن المعاناة تراكمية فالمطلوب من الحكومة تلك التوصيات الهامة

* ملف التعويضات ..

ضرورة صرف التعويضات المالية والمقررة من وزارة الاقتصاد ولمتضرري الحرب وان كانت نظام دفعات شهرية سواء من إيرادات الحكومة أو اللجنة القطرية أو خلافه لتمكين المتضرر من عمل جدول زمني لإدارة الأزمة والنهوض من جديد وبدلاً من تدميره وتوقف العجلة بالكامل وأن تكون نهايته لسمح الله السجن وتدمير من يتبعه في عجلة دوران العمل .

* الملف القانوني والقضاي

تطبيق القانون جميل في دولة ذات سيادة ومقومات لأننا نعيش ظروف قاهرة خارج عن الإرادة وتحت الاحتلال والذي دوماً يعتمد في تدمير الاقتصاد مطلوب أن يكون للقانون روح التعامل مع الحالات الاستثنائية والتي تم تدمير شركاتهم بالكامل من خلال :-

1. مخاطبة الجهات القانونية المحاكم والنيابة العامة بوقف الاجراءات بحق المتضررين كلياً والذي واجه إرجاع الشيكات ولكن ضمن الحفاظ على حق الطرفين سواء المورد والتاجر المتضرر في أخذ حقه والمشكلة التي تواجهها بأن المورد الذي بحوزته الشيكات وإن كانت قانونياً بإسم المستفيد الأول يقوم بتوزيعها لعدة أشخاص لفتح جيهاث كثيرة ومشاكل دون مراعاة القانون التجاري الذي يحمي صاحب الشركة والذي أصدر الشيك بإسم المستفيد الأول " المورد " .
2. إعطاء الفرص الكافية لتفسيط الشيكات بما يتناسب مع حجم الأزمة سواء في النيابة أو المحاكم بشكل مؤقت لحين استلام التعويضات اللازمة لمتضرري الحرب سواء من لجنة قانونية أو محاسبية أو النقابات .
3. توقيف أوامر الحبس والتي تلاحق التجار الملتزمة في السداد ولأن أسهل شيء عمل أمر حبس من طالب التنفيذ ووقف الحجوزات على المحلات والبضائع .
4. تعيم أسماء الشركات المدمرة كلياً وبشكل رسمي على المحاكم والنيابة العامة لوقف الاجراءات القانونية بحقهم والتعامل معهم بشكل استثنائي .

مراجعة وتعديل قانون العمل 2000 / 7

افتراء كبير من الكثير من العمال في رفع القضايا في المحاكم في مطالبتهم بالحقوق العمالية وبدون الرجوع لصاحب العمل وبزيادة السنوات بشكل خيالي وماهية العمل والمتطلبات وان كان عمره الزمني لا يتناسب مع مطالبه وشهادة الزور والايمان الباطلة وعدم الرجوع لوزارة العمل سواء من المحاكم أو العمال أو النقابات وعدم الرجوع لصاحب العمل والتفرد به ، وبصراحة تطبيق القانون لا يراعي الا مصلحة العامل فقط ...

توقيع
للمستفيد
مراجعة
القانون

Clothes Traders Syndicate

Gaza Governoretes - Palestine



نقابة تجار الألبسة

محافظات غزة - فلسطين

الصادر: Ref: _____

التاريخ: Date: _____

١١
تأشرون

مراجعة وتعديل قانون الاجارات الأخير

إفترأ أصحاب الأملاك التجارية في التعامل مع المستأجرين واستقواؤه بقانون الاجار الجديد وطلب الزيادة المستمرة في الاجارات الباهظة بدلاً من الحلول الوسطية على غرار العالم والذي واجه الأزمات ، وأسهل شيء مطالبتهم بإخلاء المأجورة فوراً وعدم مراعاة المخاسر المترتبة على صاحب العمل والموظفين وفقدان الزبائن والاسم التجاري وخسائر الديكورات وخلافه ، والبضائع والديون والخلاف يبدأ من أول سنة تجارية أو اثنين وتهديد صاحب الملك بالدفع

بزيادات باهظة أو الاخلاء وترك المفاتيح أو اللجوء الفوري للمحاكم ، فمن يطلب إنهاء العقد بدون مبرر جوهري يجب عليه أن يتحمل المسؤولية على قاعدة لا ضرر ولا ضرار .

** فنحن كشركات نطمح أن تكون ضمن القطاعات الرائدة اقتصادياً في فلسطين وعلى صعيد التشغيل والانتاج والتسويق والتصدير والاستثمار والقدرة على التقدم والازدهار وأن نعمل ضمن مقومات وعوامل الصمود والنجاح وبالذات في المرحلة المقبلة والمهمة في ظل المتغيرات والتحديات .

آملين من الله تعالى أن تكون تلك التوصيات على محمل الجد والدراسة والمعالجة والتطوير والتوافق على قاعدة كلنا شركاء في المصير ... ولا ضرر ولا ضرار

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وشاكرين حسن تعاونكم



ناهض عبدالله السودة

غزة - الرمال - خلف مدرسة المأمونية تليفون: 08 2889598 جوال: 0592514921

Al Remal - Gaza - Behind Ma'monia School Tel: 08 2889598 Mob: 0592514921

Website: www.acts.ps Email: info@acts.ps